دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإعلام والديمقراطية
المصدر:	مجلة الفكر السياسي
الناشر:	اتحاد الكتاب العرب
المؤلف الرئيسي:	محمد، أحمد على
المجلد/العدد:	س19, ع68
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	9 - 18
رقم MD:	942705
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	وسائل الإعلام، الرأي العام، الديمقراطية، الاتصال الجماهيري، العالم العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/942705

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العدد 68/الربع الرابع لعام 2018

الإعلام والديمقراطية

د. أحمد علي محمد*

غني عن القول: إن موضوع الديمقراطية وسبل ممارستها على نحو أمثل يُشكّل جانباً كبيراً من الاهتمام العالمي في ظل المتغيرات الدولية اليوم، ولاسيما أن الإعلام الغربي يركّز على فكرة تثير ضجيجاً على الدوام فحواها أن الممارسات الديمقراطية مقصورة على المجتمعات الغربية، وهذا ينم عن ضرب من التعصب من أجل ذلك سأتكلم على موضوع الديمقراطية كما يطرحها الإعلام الغربي اليوم، محاولاً الإشارة إلى بعض مشكلات الإعلام التي تحول دون أداء وظيفته الحيوية.

1ـ يناط بالإعلام تكوين الرأي العام والمشاركة في صناعة القرار، ومن ثم الإسهام في ترسيخ مبدأ الديمقراطية، وصقل مفهوم المواطنة، من جهة القيام بالواجبات والتمتع بالحقوق.

وليس هنالك سبيل لتحوّل المواطنة من مجرد شعور بالانتماء إلى ممارسة ديمقراطية فعلية خلاقة، من دون تعزيز ثقافة اجتماعية ينشرها الإعلام فيما يوافق أهدافاً محددة ترسمها الدولة لتنظيم أشكال التواصل الاجتماعية والسياسية.

* أستاذ جامعي/ عضو اتحاد الكتاب العرب ــ جمعية النقد، من مؤلفاته: 1ــ في الشعرية (دراسات نصية في الأدب الحديث)، 2ــ في قضايا الفن..

فمع التّطور الهائل الذي شمل وسائل الاتصال في الزّمن الحديث، برز مفهوم "مجتمع المعلومات"(1) الذي أُريد له التركيز على الناتج المعرفي المتزايد للتكنولوجيا، ومن ثَمَّ تسخير علم الإعلام للنهوض به ليُمسي مصدراً من مصادر القيم، أو على الأقل مرصداً لمعاينتها، ومن هنا ظهر النشاط الإعلامي المعاصر لينقل المعلومات الجديدة والأفكار السائدة، وعلى رأسها فكرة الديمقراطية التي أثارت كثيراً من الجدل حول أشكالها ومضامينها ومناهجها، وكانت أبرز تلك الخلافات الناجمة عن ذلك الجدل متمثلة في ماهية الديمقراطية من جهة كونها عقيدةً أو منهجاً، بيد أنّ تغليب فكرة النّظام السلمي التعايشي بين الناس، الذي يحترم عقائد المجتمعات وقيمها، ويبتدع الحلول، ويعتمد على المؤسسات، ويسمح بممارسة الحريات العامة وفقاً لدستور البلاد بصورة تقبل الاحتكام إلى الشرعية، قد أفضى إلى ضرب من التوافق بين دعاة الديمقراطية الجديدة في العالم الرأسمالي على نحو خاص، وهذا لا ينفي بالطبع الخلاف القائم في ممارسة الديمقراطية، لكونها في حقيقة الأمر مجرد شعار رأسمالي من جهة، أو عقيدة ليبرالية ترفض القيود المفروضة على حرية الفرد من جهة ثانية(2).

اهتمت الديمقراطيات الحديثة بحرية التعبير وبالمواطنة، فكانت وسائل الإعلام الحامل الرئيس لهاتين الفكرتين، **وقد حُدد حقُّ المواطنة بعلاقة الفرد بالدولة كما يقرها قانون تلك الدولة، أو أنّها درجة ما في ممارسة الحرية في ضوء المسؤولية**، ويكاد مفهوم الجنسية أن ينصهر في بوتقة المواطنة، إلا أن فارقاً يشخص بينهما، وهو أن للجنسية امتيازاً خاصاً من الحماية خارج البلاد، أما **الديمقراطية فتضمن حريةَ التعبير، واتصال الفرد بالآخرين، وحرية الصحافة والنشر**، بوصف ذلك كلّه من أهمّ صور الرأي العام (3)، وقد عُقد أوّل مؤتمر دولي في مدينة ستراسبورغ الفرنسية في سبعينيات القرن العشرين لمناقشة حرية الإعلام ومبادئ العمل الصحفي، وحماية المجتمع من التأثير السلبي لوسائل الإعلام ولاسيما موضوع الجنس، وكان أهمّ ما تمخض عن ذلك المؤتمر

تغير مفهوم الإعلام، فلم يعد العمل الصحفي خاصة محصوراً في التعبير عن أفكار المجتمع بشكل حر فحسب، بل أصبحت الحرية تعني حقّ الصحفي في الحصول على المعلومات وتحليلها ونشرها بتفويض من المجتمع، من أجل ذلك تحوّلت الصّحافة العالمية من صحافة رأي إلى صحافة خبر وصحافة صورة وصحافة تحليل، وقد حظيت بحماية دستورية غير مطلقة، فكان نشر البيانات المضللة والأنباء الكاذبة والتشهير والأدب المكشوف الذي يُقصد فيه الإثارة الجنسية، أمراً شبه محظور(4)، وبذلك انتهى عصر الصحافة الصفراء التي تشيع الأخبار المبتذلة والفضائح المخزية متحللة من المسؤولية(5).

2ـ لقد حاول بعض الباحثين، في ضوء مقررات مؤتمر ستراسبورغ، تحديد أهداف الإعلام في الأنظمة الديمقراطية، فكانت عند "شودسون" سبعة أهداف:

- إيصال الأخبار إلى الناس صحيحة وكاملة، تسمح لهم باتخاذ قرارات واعية.
- تأمين محيط متجانس لمساعدة الناس على فهم السياسة.
- لعب دور الوكيل لتطلعات المجموعات الاجتماعية المختلفة.
- تأمين الأخبار التي ينتظرها الناس من حيث الكم والنوع وفقاً لقوانين السوق.
- تمثيل الجمهور والتكلم باسم المصلحة العامة.
- إثارة التعاطف وتأمين فهم معمق لأحوال الناس الآخرين في أرجاء العالم كافة.
- تأمين هامش للحوار بين المواطنين، لا لإعلامهم بآلية اتخاذ القرار فحسب بل للمشاركة فيه(6).

3ـ يمكن أن يؤدي الإعلام وظيفته الفعالة في خدمة المجتمع إذا كانت هنالك ممارسة ديمقراطية، ومن ثم تحقق تطلعات الناس في الحياة الآمنة والمستقرة، بيد أن الإعلام في دول العالم الثالث يواجه تحديات جمة، ولاسيما في ضوء المتغيرات الدولية الطارئة كبروز النظام العالمي الجديد المتمثل بالقوة

ذات القطب الواحد، وعولمة الاقتصاد الدولي وانفتاحه، وانتشار الديمقراطيات، وبناء المؤسسات، وتزايد الإنجازات التكنولوجية، وتقدم الاتصالات، فكل ذلك يُكبِّل الإعلام ويشلُّ قدرته على المنافسة، ومن ثم يفقده مصداقيته من جهة عجزه عن تقديم ثقافة نوعية للمتلقي، وليس ذلك فحسب بل إن كثيراً من وسائل الإعلام لم تنجح في الاتصال الجماهيري على نحو أمثل، ذلك لأنّ أغلبها استحال وسيلة لتقديم الذرائع لتضييق الحريات ـ وترسيخ مبدأ التبعية، وتجاهل الرأي الآخر، ومن ثَمّ التنصل من الوفاء بالعقد الأخلاقي بين المجتمع والدولة، والتخلي عن العمل الرقابي الذي يرمي إلى إيجاد "صيغ مناسبة للإسهام في خلق عوامل وقواسم للعيش المشترك بين الناس"(7)، إضافة إلى ذلك فليس من شأن الإعلام إبراز الصوت الواحد، ذلك لأنّ كثيراً من رجال الإعلام يفهمون الديمقراطية الإعلامية بوصفها صوتاً وصدى، ومن هنا تورط كثير من الإعلاميين في تجميل القبح، والوقوع في الهياج والصخب من دون فهم دقيق لقضايا السياسة والمجتمع، وعلى هذا النحو دخلت كثير من الوسائل الإعلامية في "بروباغندا" الضجيج، وفي ضوء ذلك التقصير تضاءل هامش الديمقراطية في الإعلام، ففقدت الديمقراطية مسوغات وجودها في كثير من بقاع العالم، والأصل أن الديمقراطية الإعلامية تسهم في صياغة الآراء بصورة إيجابية، كما تسهم في نشر الحوار وتداول الآراء الحرة والثقافة النوعية(8).

تحدث الباحث صالح أبو أصبع عن مجمل التحديات والمخاطر التي تواجه الصناعة الإعلامية العربية، مشيراً إلى وجود تحديات سياسية على رأسها وجود "إسرائيل" وحال التجزئة والسيطرة على كثير من وسائل الإعلام، وتحديات إيديولوجية كأن تكون للحكومات سياسة خاصة وللمؤسسة الإعلامية سياسة ثانية وللكاتب إيدلوجية ثالثة وللمتلقي إيدلوجية رابعة، وتحديات اقتصادية تتصل بالممول والمُعلن والجمهور والمشترك والتوزيع، وتحديات اجتماعية تنجم عن المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع، وأخيراً تحديات عالمية أو خارجية تتمثل في عدم قدرة الإعلام العربي على منافسة وسائل الاتصال العالمية (10).

يضاف كلّ إلى ذلك التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أبرزت العولمة في لبوس ديموقراطي جديد، تلك التي تستهدف إخضاع الموارد الطبيعية والاقتصادية للسيطرة الاستعمارية الجديدة المتمثلة بالمصارف العملاقة والشركات الضخمة، وقد تجاهلت كثير من وسائل الإعلام الوطنية مخاطر العولمة مقرة بذلك تبعيتها الصريحة إلى النظام العالمي الجديد.

4. لم يكن الإعلام المعاصر في الدول الرأسمالية الغربية وفياً بمقتضيات الديمقراطية، إذ انحاز إلى السياسات المناهضة لحرية الشعوب، وإذا كان هنالك شعور لدى الغرب بأن الديمقراطيات الغربية لا تحارب بعضها، إلا أن ذلك الفهم المنقوص للديمقراطية ينأى بالفهم المعاصر للحرية عن الموضوعية، إذ لا يشمل مفهوم الديمقراطية شعباً دون شعب آخر، وليس ذلك فحسب بل إن الديمقراطية الغربية في مراحل زمنية مختلفة مارست ألوانا من العنف ضد شعوبها، كما مارسته خارج حدود بلادها، ومعروف أنّ أهمّ خطر واجه الممارسة الديمقراطية الحديثة من الجهة الإعلامية إنّما هو الإرهاب، من أجل ذلك حاز كتاب "جون كين" المسمى بـ"العنف والديمقراطية"(11) أهمية بالغة، بوصفه شهادة حية تكشف حقيقة السياسة الحالية للدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وترصد في الوقت نفسه أهم التحولات الجوهرية التي تعيق الممارسة الديمقراطية ولاسيما في القرن العشرين المنصرم، إذ يشير المؤلف بصورة واضحة إلى أنّ السياسة الأمريكية الحالية تستهدف زعزعة استقرار النظام الجيوسياسي في العالم أجمع، ذلك لأنّها متورطة في بقاع كثيرة، مع أنّها ليست مرتبطة فيها ارتباطاً كلياً، وهي من ثَمَّ مضطرة للتعايش مع أربع مناطق نفوذ ثلاثٍ منها نووية وهي روسيا والصين وأوروبا واليابان، وعليه لاحظ المؤلف أنّ السياسة الأمريكية الخارجية بعد الحرب الباردة، تسعى إلى تجاوز مقولة "ريمون آرون": السلام مستحيل، والحرب غير ممكنة، ليكون هنالك شعور دائم بالخوف من نشوب حرب نووية وشيكة أو محتملة، لهذا غدت فكرة السلام على حدِّ قول "كين" أقل استحالة والحرب أكثر احتمالاً (12).

يتمثل الحدُّ الأدنى للديمقراطية في الزمن الحديث بالمساواة بين الناس، والحفاظ على الحريات العامة، على أن تكون هنالك جهات رقابية علنية تتمثل بالمنظمات الاجتماعية غير الحكومية ترعى المعايير الأخلاقية، وتحول دون الانفراد في صياغة القرار، أو تسخيره لخدمة فئة دون فئة، وتقف ضد الإرهاب بكلّ أشكاله، ذلك لأنّ الإرهاب يعطل الممارسة الديمقراطية، بيد أنّ الجانب العملي في الممارسات الديمقراطية الغربية يشفُّ عن تجاوز بالغ الخطورة يتمثل باللّغة المميزة لبعض المؤسسات الديمقراطية التي تتجاهل الإرهاب، فهنالك حالات موثقة تشير إلى استخدام حكومات ديمقراطية غربية الإرهاب ضد مواطنيها بحجة حماية المصلحة العامة، أو حماية القانون من تجاوزات الرعاع أو ما يسمى الإرهاب المناهض(13)، وبذلك عالجت الديمقراطية المعاصرة العنف بطريقة القتل النازي الرحيم (1939ـ 1941م) الذي أودى بناء على أوامر هتلر على ما يقارب 100000 ألماني من المصابين باضطرابات عقلية وجسدية مستعصية مستعينة بالإرهاب المنظم وتعبئة الجماهير باسم الأمة والعرق بغية التطهير(14)، يقول جون كين :"إنّ للمجتمعات المتمدنة التي ترتكز على ديمقراطيات اليوم صلةً بالإرادة لاجتثاث العنف أو نزع الصفة الطبيعية عنه بوصفه احتمالاً قابلا للإزاحة سياسياً، وقد قال أحد الصحفيين البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية: سوف نكسب الحرب، لأننا مازلنا بلداً ديمقراطياً، لأنّ نظرة النقد مازالت مسلطة على الذين قد ينزلقون نحو أساليب تفتقر إلى الإرادة والأصالة"(15).

لقد قامت الديمقراطية فعلياً كما يرى "كين" في نظام مولد للمخاطر، ولهذا انهمكت القوى السياسية بتوجيه قواها العسكرية إلى جمع المعلومات الاستخبارية والسيطرة الإلكترونية على شبكات الاتصال، ومع تزايد احتمال نشوب حرب نووية مستقبلاً، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد استثمرت نحو ستين مليار دولار منذ ثمانينيات القرن العشرين في مشروع الدرع الصاروخي الذي يستهدف ردع القوى النووية التي تتحالف معها حالياً، مع أنّها تمتلك أكثر

من سبعة آلاف رأس نووي، إلا أنّها تسعى إلى امتلاك قوة ردع كافية لدرء حرب نووية محتملة، وبذلك أضحت نظرية "الحزام الديمقراطي للسلام" التي تكلم عليها "جيفري غولد شتاين" غير واقعية، ومع تقدم وسائل الاتصال اليوم صار بوسع المرء أن يرى بوضوح نمو ظاهرة الإرهاب في بقاع كثيرة من العالم، وعلى هذا النحو بتنا ندرك من خلال ما تزودنا به وسائل الاتصالات أن الديمقراطية تنحرف عن مسارها السلمي، على الرغم من أوهام دعاة السلام والأمن، إذ بتنا على حافة عصور وسطى جديدة متعددة الاتجاهات، ومتناقضة في ذاتها، وهي بعد ذلك كله لا تتسم بالوحدة الروحية ولا بالوحدة العلمانية(16).

5ـ إن الديمقراطية الغربية تتجاهل ما تتناقله وسائل الإعلام عن ضحايا الإرهاب في العالم، وتشيح بأبصارها عن التقارير التي تصدرها منظمات حقوق الإنسان بين الحين والآخر، ولاسيما التقرير العالمي عن العنف المنشور سنة 2002م " الذي يوضح أن 1,6 مليون إنسان يواجهون الموت بسبب الإرهاب سنوياً، وبمعدل وسطي هنالك 35 إنسانا يموت ضحية العنف في كل ساعة، كما يتعرض ربع نساء العالم لعنف جنسي، ومن المؤسف أنّ كثيراً من الصحفيين الذين يعملون في حقل الإعلام كالتلفاز مثلاً، يستفيدون من هذه الأرقام لتأكيد الانطباع بأن العنف أمر طبيعي أو أنّه من ثوابت الحياة البشرية (17)، وهذه المسألة تطرح أسئلة جوهرية في ضوء وظيفة الإعلام المعاصر أبرزها هل الإعلام حامل للديمقراطية أم تابع للسياسة؟

6ـ إن الديمقراطية الغربية العامة تنطلق من مبدأ يفضي إلى أن تكون هنالك ديمقراطية تستقر في المركز، مقابل إثارة ما يسمى بالفوضى الخلاقة أو الإرهاب المنظم في الهامش، وهو شكل الصراع الحالي، فما دامت هنالك فوضى ممكنة في الشرق الأوسط خاصة، فإن في ذلك تحقيقاً للهدف السياسي الاستعماري الذي يرمي في آخر الأمر إلى السيطرة الواسعة على بقاع شاسعة من العالم، وعليه فإن محاربة الإرهاب مجرد صورة زائفة من صور الحداثة

الديمقراطية الغربية، ذلك لأنها لا تعدو كونها هيمنة واستغلالاً للمجتمعات المتخلفة بذريعة تقديم المساعدة لها لبلوغ الديمقراطية، وهي الذريعة نفسها التي قدمها الاستعمار الأوروبي القديم تحت مسمى حماية أو الأخذ بيد المجتمعات المتخلفة لتأخذ حظها من التطور والتقدم، واليوم نجد الصنيع نفسه يتكرر في بقاع كثيرة في العالم الثالث، إذ تم التدخل في شؤونها بحجة نشر الديمقراطية والقضاء على الإرهاب، والواقع أن ذلك صورة من صور الهيمنة الاستعمارية المعاصرة التي خطط لها الساسة الغربيون ولاسيما صموئيل هانتجتون في كتابه "صراع الحضارات" للسيطرة الكاملة على العالم وخاصة البلاد العربية، إذ أشار في كتابه أن استمرار صعود القوة ذات القطب الواحد منوط بضرب من الصراع، حتى لو كان مفتعلاً، من أجل ذلك طرحت أفكار كثيرة منها الفوضى الخلاقة، وإعادة صياغة الصراع في العالم، وتجزئة المجزأ وتقسيم المقسم، فكل ذلك وجد لاستمرار الهيمنة الاستعمارية الجديدة التي تتذرع بمكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية، لينعم العالم بسلام مكذوب، وفي الوقت نفسه نجد الإعلام الغربي وديمقراطياته، يثير الفتن وينشر الإرهاب ويدعم المجموعات التكفيرية في بقاع كثيرة، ويحاول باستمرار القضاء على الفكر المقاوم.

6ـ من هنا وجب التركيز في ظل الظروف الحالية الصعبة التي نعيشها على مفهوم الانتماء الوطني، ذلك لأن اللحمة الاجتماعية وسيلة رادعة لمواجهة الهجمة الشرسة من قبل ما يسمى بالديمقراطيات الغربية، التي تدعي محاربة الإرهاب في بلادها، وبالمقابل تدعم الإرهاب في مناطق مختلفة.

تبدو أهمية الانتماء الوطني في ظل الظروف الراهنة من خلال المحافظة على الوحدة الوطنية، والعمل على تحقيق الأهداف التي تلبي تطلعات المجتمع، بطريق الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وبث الوعي بين المواطنين لترسيخ مبدأ الوطنية الذي يعد من أرقى الحاجات التي تكفل للمواطن كرامته.

ليس الانتماء شعوراً فحسب وإنما هو سلوك وممارسة، يسهم المواطن فيه بأداء دوره الوطني ولاسيما في موضوع المواطنة، والمواطنة التي ثبتتها الأنظمة السياسية التي تتبجح بديمقراطياتها، يحتاج اليوم منا إلى مراجعة حقيقية، إننا بحاجة إلى المواطنة التي تخدم مصالح بلادنا قبل كل شيء.

ـ الهوامش:

1.العبدالله، مي (**الاتصال والديمقراطية**) دار النهضة العربية بيروت 2005م ص:39.

2ـ المرجع نفسه ص:45.

3ـ المرجع نفسه ص:57.

4ـ المرجع نفسه ص:85.

5.بيتر، جون (**الاتصال الجماهيري**) ترجمة عمر الخطيب طبع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1987م ص:68.

ـ أبرز من أصدر صحافة صفراء جوزيف بوليتر ووليم هيرست عام 1887م.

6ـ العبد الله، مي (**الاتصال والديمقراطية**) ص:63.

7ـ عبيد، أسد (**الإعلام والديمقراطية**) الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق 2008م ص :11.

8ـ المرجع السابق ص:9.

9.المرجع السابق ص:11.

10ـ أبو أصبع، صالح (**تحديات الإعلام العربي**) دار الشروق 1999م ص:15.

11.كين، جون (**العنف والديمقراطية**) ترجمة هيثم فرحت نشر الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق 2011م ص:23.

12ـ المرجع السابق ص:25.

13. المرجع السابق ص:6.

14. المرجع السابق ص:6.

15. المرجع السابق ص:8.

16. المرجع السابق ص:23.

17. المرجع السابق ص:12.